حماية كبار السن من الإساءة في المنطقة العربية

ورشة عمل إقليمية افتراضية
4 نيسان/إبريل 2023

تقرير ختامي

موجز

نظمت الاسكوا ورشة عمل إقليمية افتراضية حول "حماية كبار السن من الإساءة في المنطقة العربية" شارك فيها نقاط الاتصال المعنيون بقضايا كبار السن الذين تمت تسميتهم من قبل الدول الأعضاء. سعت الورشة إلى تسليط الضوء على قضية الإساءة إلى كبار السن كقضية ملحّة ينبغي أن تستأثر باهتمام صانعي القرار والمشرّعين في المنطقة العربية. وهدفت الورشة بشكل خاص إلى التعرّف على الأطر القانونية والسياساتية والبرامج القائمة في البلدان العربية لحماية كبار السن من الإساءة. كما وفرت منبراً للمشاركين لتبادل المعرفة بين الدول العربية حول أفضل التجارب، والتحديات في هذا السياق.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

أولاً- مقدمة

تشكّل الإساءة لكبار السن انتهاكاً صريحاً وواضحاً لحقوق الإنسان بغض النظر عن مرتكب الإساءة وعلاقته بالضحية. وتتخذ الإساءة لكبار السن أشكالاً عدة وتحدث في مختلف البيئات الجغرافية والثقافية والاجتماعية، وتؤدي إلى نتائج وخيمة صحية واجتماعية واقتصادية قد لا يمكن التعافي منها.

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 15% من كبار السن قد تعرضوا لنوع من الإساءة، وأن 4% فقط من حالات الإساءة في العالم يتم الإبلاغ عنها. ولا تتوفر بيانات كافية حول معدلات الإساءة لكبار السن في المنطقة العربية. ولكن التزايد المطرد في أعداد ونسب كبار السن في المنطقة العربية في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ينذر بارتفاع حالات الإساءة إلى كبار السن في الفترة القادمة.

وقد أكد عدد من الأطر العالمية الناظمة لحقوق كبار السن على أهمية حماية كبار السن من الإساءة. كما شكلت حماية كبار السن من الإساءة أحد الأولويات التي خلصت إليها المراجعة الإقليمية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في العام 2022.

ثانياً- أهداف الورشة

سعت الاسكوا من خلال هذه الورشة إلى تسليط الضوء على قضية الإساءة إلى كبار السن كقضية ملحّة ينبغي أن تستحوذ على اهتمام خاص من صانعي القرار والمشرّعين في المنطقة العربية. وهدفت الورشة بشكل خاص إلى التعرّف على الأطر القانونية والسياساتية والبرامج القائمة لحماية كبر السن من الإساءة. كما وفّرت منبراً لتبادل المعرفة حول أفضل التجارب، إضافة إلى تحديد التحديات التي تواجه الحكومات العربية في هذا السياق, وتقديم المقترحات بشأن الخطوات المقبلة في هذا الشأن.

ثالثاً- تفاصيل الورشة

ألف- الزمان والمكان

نُظِّمت ورشة العمل في 4 نيسان/ إبريل 2023 افتراضياً من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الواحدة والنصف من بعد الظهر بتوقيت بيروت.

باء- المشاركون

شارك في الورشة نقاط الاتصال المعنيين بقضايا كبار السن في البلدان العربية. وقد تمثلت في الورشة كل من الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.

رابعاً- الجلسات والمناقشات

ألف- الافتتاح

افتتحت السيدة سارة سلمان، منسّقة مشروع كبار السن في الإسكوا، الورشة بكلمة رحّبت فيها بالمشاركين وأشارت إلى أن تنظيم هذه الورشة جاء بناء على التوصيات الواردة في المراجعة الإقليمية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة التي تمت في العام 2022 وبعض النقاشات التي ركّزت على هذا الموضوع، وفي ظل بعض الغموض الذي يحيط بهذا الموضوع في منطقتنا العربية وندرة البيانات او غياب البيانات ذات الصلة. وتوفر الورشة فرصة للاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال، وهي أول نشاط ضمن سلسلة أعمال من المزمع تنفيذها حول موضوع الإساءة إلى كبار السن.

باء- عرض تمهيدي

ثم انتقلت السيدة سلمان إلى تقديم عرض تمهيدي حول حماية كبار السن من الإساءة في المنطقة العربية استهلّته بالتأكيد على أهمية التعريف بالإساءة وأنواعها، إذ غالباً ما يواجه الحديث عن الإساءة إلى كبار السن في المنطقة العربية بإنكار وجود المشكلة والتأكيد على احترام مكانة كبار السن ضمن العائلة في منطقتنا وذلك بسبب عدم فهم الأفعال التي قد تشكّل نوعاً من الإساءة لكبار السن. وتعرّف منظمة الصحة العالمية الإساءة إلى كبار السن على أنها فعل واحد أو متكرر أو عدم اتخاذ إجراء مناسب يتسبب بإلحاق الضرر بكبير السن وذلك ضمن علاقة يتوقع أن تسودها الثقة، أي أنها قد تحصل في المنزل من قبل أفراد العائلة أو داخل مؤسسات الرعاية أو في المجتمع عامةً. وأشارت السيدة سلمان إلى أن الإساءة إلى كبار السن قد تتخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين النفسية والعاطفية والجسدية واللفظية والجنسية والمالية والهجر والإهمال. وبيّنت أثارها على كبار السن حيث يمكن أن تؤدي إلى تدهور الصحة الجسدية وتفاقم المشاكل النفسية كالاكتئاب والعزلة.

وفي حين تندر البيانات حول الإساءة إلى كبار السن في المنطقة العربية، بيّنت الدراسات العالمية أن واحداً من بين كل 6 كبار سن قد تعرض لنوع من أنواع الإساءة، وأكثر أنواع الإساءة انتشاراً داخل المنازل والمجتمعات هي الإساءة النفسية تليها الإساءة المالية والمادية ثم الإهمال والإساءة الجسدية والإساءة الجنسية. وقد لوحظ ارتفاع نسب التعرض للإساءة في مؤسسات الرعاية، لا سيما الإساءة النفسية والإساءة الجسدية. وتشير كافة الأدبيات حول العالم إلى أن ظاهرة الإساءة لكبار السن ظاهرة متفشية خاصة داخل المؤسسات حيث أقرّ معظم العاملين في مؤسسات الرعاية أنهم أقدموا على فعل إساءة تجاه مسنّ. وأشارت السيدة سلمان إلى أن كبار السن ليسوا معرضين للإساءة بشكل متساوٍ، فمعظم كبار السن الذين تعرّضوا للإساءة هم من النساء، ومن العوامل التي تزيد من خطر التعرض للإساءة وجود إعاقة لدى كبير السن والتقدم بالعمر فوق سن 74 وفقدان الاستقلالية المالية والمادية.

وأوضحت السيدة سلمان أن الدراسات التي تتناول الإساءة لا تزال قليلة بسبب صعوبة وكلفة إجرائها وصعوبة الوصول إلى الأشخاص المعرضين للإساءة. ويقدّر أن ما يقارب 80% من الإساءة تبقى مخفية بسبب تستّر كبار السن عنها لعدد من الأسباب، منها الخوف على أفراد العائلة المقدمون على الإساءة، والخجل والقيود الاجتماعية، أو بسبب عدم إدراك كبار السن للإساءة الواقعة عليهم، أو عدم فهم الإساءة من قبل المرتكبين، إضافة إلى ضعف آليات التبليغ وقدرة كبار السن إلى الوصول إليها.

وتأكيداً على أهمية الموضوع، تؤكد الكثير من أدبيات الأمم المتحدة والأطر العالمية على أهمية حماية كبار السن من الإساءة بما في ذلك خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة التي نصّت على أهمية العمل على القضاء على جميع اشكال العنف والإساءة تجاه كبار السن وإنشاء خدمات دعم في هذا الإطار. وتجدر الإشارة إلى أن التقارير الوطنية التي أُعدَّت في إطار المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة قد أشارت إلى الجهود التي تبذلها الدول في إطار حماية كبار السن من الإساءة وأكدت على الحاجة إلى تكثيف هذه الجهود.

وختمت السيدة سلمان بالتأكيد على أن الدراسات المتركزة على انتشار الإساءة لكبار السن هي محدودة ومحصورة، وما يتوفّر منها بيّن أن آثار جائحة كورونا قد أدت بشكل ما إلى ازدياد نسب الإساءة. كما لا تتوفر بيانات حول الإساءة لكبار السن في المؤسسات، علماً أن أعداد كبار السن الموجودين في مؤسسات الرعاية لا تزال محدودة جداً في المنطقة العربية، وهو أمر جيّد من حيث التأكيد على دور العائلة في رعاية كبار السن ووجود كبار السن في محيطهم العائلي، غير أنه يشكّل صعوبة من ناحية أخرى في الوصول إلى المعلومات والوصول إلى كبار السن.

جيم- حوار مفتوح: تجارب الدول حول السياسات والبرامج الوطنية القائمة والآليات المعتمدة لحماية كبار السن من الإساءة

خُصِّصَ هذا القسم من الورشة لحوار مفتوح مع المشاركين للتعرف إلى التدخلات التي قامت بها الدول من حيث اعتماد قوانين أو برامج محددة خاصة بموضوع الإساءة لكبار السن، وللتعرف على نوع البيانات والمعلومات المتوفرة في حال وجودها.

- وأفادت السيدة هدى النعيم، المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بالأطر القانونية والسياساتية القائمة في المملكة العربية السعودية لحماية كبار السن من الإساءة، أن النظام الأساسي للحكم والذي يعدّ الإطار التشريعي للمملكة العربية السعودية نص أولاً في المادة السادسة والعشرين والسابعة والعشرين على حماية حقوق الإنسان، وثانياً على ان تكفل الدولة حق المواطن واسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، ويدعم نظام الضمان الاجتماعي ويشجع المؤسسات والافراد على الإسهام في الاعمال الخيرية لصالح كبار السن. من روح النظام الاساسي للحكم انبعثت مجموعة من الانظمة التي تؤسس البنية التشريعية التي تكفل حق المواطن في الاعتماد على الذات والاستقلالية. فالاستقلالية المالية لكبير السن تضمنها الشريعة الإسلامية ولا تسقط ولاية كبير السن على نفسه إلا بأمر قضائي. كما كفلت الدولة من خلال أنظمة الحماية من الإيذاء ومكافحة التحرش حقوق كبير السن. وبصدور نظام حقوق كبير السن ورعايته الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /47 بتاريخ 1443/6/3 هـ، تمت تغطية كافة الجوانب التشريعية والحقوقية والتنظيمية والاجتماعية التي تأطر العمل الحكومي والأهلي في مجالات حماية وتمكين ورعاية كبير السن. فجاءت المادة الثانية من النظام لتؤكد على قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتمكين كبير السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم والعمل على نشر التوعية وتثقيف المجتمعي لبيان حقوق كبير السن. كما نصت المادة 15 في فقرتها الأولى على أنه "يحظر على العائل التصرف في مال كبير السن دون موافقته"، كما جاء في الفقرة الثانية من المادة نفسها أنه "يحظر على العائل الإخلال عمداً بحماية حقوق كبير السن المحتاج ورعايته" وفي الفقرة الثالثة أنه "يحظر إساءة التصرف عمداً في مال كبير السن لمن أوكلت إليه سلطة التصرف". كما نصت المادة 16 من النظام "يعاقب كل من يخل بأي من احكام المادتين الثالثة والخامسة عشرة من النظام

بعقوبة السجن مدة لا تزيد عن السنة وغرامة لا تزيد عن 500,000 ريال وتجوز مضاعفة العقوبة على المخالف في حال تكرار الفعل".

- وأشارت السيدة النعيم إلى صدور قرار معالي وزير العدل رقم 7207 بتاريخ 1441/6/4 هـ القاضي بتعديل اللائحة التنفيذية للنظام التنفيذي فيما يتعلق بضبط مسألة الحبس التنفيذي وذلك بإضافة فقرة رقم 4 إلى المادة 84 والتي تنص على أنه لا يجوز الحبس التنفيذي إذا كان عمر المدين 60 عاماً فأكثر أو كان للمدين أولاد قاسرون وكانت الزوجة متوفاة. وجاء قرار مجلس الوزراء رقم 198 بتاريخ 1440/4/4هـ بإنشاء مراكز كبار السن الأهلية وهي عبارة عن مراكز اجتماعية يُقَدَّم فيها عدد من الخدمات والأنشطة والبرامج الموجهة لكبار السن والتي تهدف إلى المساهمة في تخفيف آثار العزلة الاجتماعية وما يترتب عليها من الضغط النفسي والجسدي ويعزز الاندماج في المجتمع لكبار السن ومد جسور التواصل بين الاجيال. أما برنامج الأمان الأسري الوطني الذي انشئ بموجب الامر السامي رقم 11471/م.ب. بتاريخ 2005/11/18 تحت إشراف الشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، فهو يهدف إلى حماية الأسرة من العنف من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال وتوعية المجتمع بأضرار العنف الأسري وتاثيراته السلبية بعيدة المدى. واختممت السيد نعيم مداخلاتها بالإشارة إلى أن وزارة الصحة توفر العديد من البرامج لتحسين صحة ورفاه كبار السن تماشياً مع استراتيجية وزارة الصحة السعودية ورؤية المملكة 2030، فعلى سبيل المثال هناك خدمات الرعاية الصحية الأولية وبرنامج رعاية كبار السن وبرامج الإكتشاف المبكر للامراض مما يخفف من تعرض كبار السن للامراض، كما توفر الوزارة مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع المدن والقرى والتي تشمل وحدة لرعاية كبار السن وأطباء مختصين في طب الشيخوخة. كما تخصص الوزارة موقعاً ألكترونياً للتوعية الصحية بالأمراض التي تصيب كبار السن مثل ألزهايمر، الصحة النفسية، التغذية والنشاط البدني وإيذاء كبار السن. أخيراً تقدم وزارة الصحة برنامج الإعانة المالية لبرنامج الاجهزة الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

- وطلبت السيدة سلمان من ممثلي الدول إرسال نسخ إلكترونية من الانظمة والقوانين المشار إليها في مداخلاتهم حتى يصار إلى تجميعها وتعميم الفائدة بين المشاركين. كما أشارت إلى الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا للدول في وضع قوانين خاصة بكبار السن حيث تم تقديم للصومال في هذا الإطار.

- وشدد السيد خالد المطوسي، تونس، على أهمية التمييز بين سوء المعاملة والعنف وتحديد متى يتحول سوء المعاملة إلى عنف، إضافة إلى أهمية توحيد المفاهيم وتحديد أشكال سوء المعاملة والعنف والتبعات القانونية لذلك. وبالنسبة للتجربة التونسية في حماية كبار السن من العنف، أشار السيد المطوسي إلى القانون 114 لسنة 1994 المتعلّق بحماية المسنين الذي أكّد على احترام كرامة كبار السن وعلى تثمين كبار السن داخل المجتمع وعلى حماية الفئات الهشة من كبار السن خاصة الذين لديهم ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. أما على مستوى التشريع، فيجري العمل على إعداد "مجلّة حقوق كبار السن" التي ستكون جامعة للقوانين الوطنية وتتضمن المجلّة خطة إحداث "مندوب حماية كبار السن" ومن مهامه التدخل في الحالات المستعجلة التي يكون فيها كبير السن في وضعية تهديد أو ضحية عنف او سوء معاملة. وتؤكد مجلّة حقوق كبار السن على تجريم سوء المعاملة بما في ذلك التمييز على أساس العمر (ageism) الذي يعتبر شكلاً من أشكال العنف. ومن إنجازات الوزارة في سياق حماية كبار السن، إعداد الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030 التي خصصت بعض المحاور للتوعية ولحماية كبار السن من العنف

داخل المؤسسات وداخل الأسر لتحقيق شيخوخة آمنة لكبار السن. من الإنجازات الحديثة كذلك إنشاء خط أخضر بهدف الاستماع والإصغاء إلى مشاغل كبار السن لا سيما كبار السن في وضعية تهديد وتأمين تدخل فوري لحمايتهم وإسعافهم.

- وأشار السيد المطوسي أنه على مستوى البحوث الدراسات، تم إعداد دراسة حول العنف الموجه ضد كبار السن في تونس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة كفى ومنظمة المرأة العربية، وذلك ضمن دراسة عربية إقليمية شملت أربع بلدان هي تونس وفلسطين ولبنان وسلطنة عمان تطرّقت إلى سوء المعاملة والعنف الذي يمارس على كبار السن بحسب خصوصية كل منطقة. وبيّنت نتائج الدراسة أن كبير السن هو "ضحية صامتة" تكون في بعض الأحيان عرضة لعدة انتهاكات ولا ترغب في الإبلاغ عن ذلك. كما خلصت الدراسة إلى أن العنف الموجه ضد كبار السن يتشابه مع العنف الموجه ضد المرأة وهو لا يزال يواجه بالتكتم على مستوى الأفراد أو على المستوى السياسي، لذلك لا بد من تسليط الضوء على الظاهرة للتمكن من معالجتها بما يضمن شيخوخة آمنة لكبار السن خالية من العنف.

- وأوضحت السيدة سلمان أن وصف كبار السن بالضحية الصامتة هو سبب تسليط الضوء على الإساءة إلى كبار السن والتفكير بعقد حوار إقليمي حول هذا الموضوع للتعلم من تجارب الدول والحث على التفكير الجماعي حوله.

- وقال السيد محمود شعبان، مصر، أن الدولة المصرية أولت اهتماماً كبيراً لحماية كبار السن كما هو وارد في الدستور المصري الصادر في 2014 خاصة في المادة 83 والذي كفل حقوق المسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وضمن توفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة. كما خصصت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقت في سبتمبر 2021 المحور الثالث لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن. ومنحت الدول معاشاً ضمانياً لكبار السن ممن لا يتقاضون معاشاً تأمينياً وليس لهم دخل. وتم إنشاء دور الرعاية الخاصة لكبار السن وافتتاح أندية نهارية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة خاصة بحقوق الكبار بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. كذلك تم نشر آلية الثقافة الإلكترونية في مركز المسنين لتمكينهم اقتصادياً وثقافياً وتهيئة الجو المناسب لهم، إضافة إلى إتاحة الهيئة العامة لتعليم الكبار الفرصة للمسنين لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية وصولاً للتعليم الجامعي. ونص قانون التأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019 على زيادة المعاشات المستحقة في 30 يونيو/حزيران من كل عام اعتباراً من أول تموز/يوليو بحسب نسبة التضخم وبنسبة 15% كحد أقصى ولا تزيد قيمة الزيادة في المعاش على نسبة الزيادة السنوية إلى الحد الأقصى للأجر للاشتراك الشهري في 30 يونيو. كما يوجد قانون التأمين الصحي الشامل الإلزامي رقم 200 لسنة 2018 وهو يرتكز على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته كافة المواطنين على مستوى الجمهورية، وتشمل خدمات النظام مجموعة الخدمات الصحية التأمينية لكافة الأمراض التي تقدم للمؤمن عليهم داخل مصر. كما يتوفر قانون حقوق رعاية المسنين تنفيذاً لنص المادة 83 من الدستور المصري، قد وافق مجلس الوزراء المصري في سبتمبر 2021 على مشروع قانون حقوق المسنين وتجري مناقشته في مجلس النواب والشيوخ تمهيداً للسير في استصداره قبل انتهاء النصف الأول من 2023.

- وأفاد السيد شعبان عن وجود مشروع الدعم النقدي "كرامة" الذي أنشئ بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء 540 لسنة 2015 لدعم المسنين خارج التأمينات والمعاشات بمبلغ شهري منتظم، وكذلك توفير

دعم الخبز والسلع الغذائية والتأمين الصحي لغير القادرين. وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي على وضع استراتيجية وطنية لكبار السن لضمان حماية حقوق كبار السن على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية. كما تم إطلاق مشروع جليس المسن أو رفيق المسن منذ 2021 ويحقق أهدافاً كبيرة جداً، أولها تقديم الخدمة للمسن داخل بيئته الطبيعية سواء في منزله أو في مؤسسة رعاية أو مستشفى، كما يوفر فرص عمل لعدد كبير جداً من الشباب يمكن الاعتماد عليهم بعد تدريبهم وتاهليهم لخدمة المسنين. ويناط باللجنة العليا لرعاية كبار السن دراسة الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بكبار السن وتنظيم وتنسيق برامج الوزارات المختلفة والعمل على تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لحقوق كبار السن وإنشاء شبكة معلوماتية خاصة باماكن الخدمات المقدمة للمسنين وحصر عدد المسنين غير المنتفعين من خدمات التأمين الصحي. كما أطلقت الوزارة مبادرة "الحياة أمل" لتوفير الوسائل الترفيهية وتحقيق الدمج المجتمعي لكبار السن المتواجدين داخل دور المسنين. وتهدف المبادرة إلى تحقيق الدمج المجتمعي لكبار السن بطريقة غير مباشرة حيث يصار إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة في أماكن داخل الاراضي المصرية يتواجد فيها فئات مختلفة من المجتمع المصري من منظمات مجتمع مدني ومتطوعين شباب وشابات للتواصل مع كبار السن بما يُشعِر المسن بأنه غير منفصل عن المجتمع وبأنه إنسان منتج يمكن الاستفادة من خبراته ويستحق التكريم والعيش حياة كريمة وآمنة.

- واستعرض السيد حمد الخالدي، الكويت، الخدمات التي تقدمها دولة الكويت ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بحماية كبار السن، وأشار إلى ان القوانين المتوفرة في الدول العربية في هذا السياق متشابهة بحكم تشارك العادات والتقاليد. وقال أن الدولة أولت اهتماماً كبيراً بحماية كبار السن من خلال قانون رعاية المسنين رقم 18 لسنة 2016. وقد خُصِّص هذا القانون للمسنين بشكل متكامل وأجاز للدولة تنفيذ بنوده وتوفير النوادي والمؤسسات التي تحمي كبار السن من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية إضافة إلى الجهات الأخرى المساندة كوزارة الصحة. وقد نص القانون على إنشاء ضبطية قضائية يناط بها حماية كبار السن الذين يتعرضون للإساءة أو العنف، حيث يتم معالجة الأمر بشكل فوري وبآلية متكاملة عن طريق محكمة الأسرة التي تعنى بشؤون المسنين سواء من قبل الأبناء أو من قبل المشرفين على كبار السن. كذلك كفل القانون توفير رعاية متكاملة لكبار السن وفقاً للدستور الكويتي من خلال تقديم الرواتب والمساعدات الاجتماعية إضافة إلى التأمينات الاجتماعية. وأفاد السيد الخالدي إلى أنه تم في دولة الكويت إنشاء العديد من النوادي المخصصة لكبار السن وتم توفير خدمة متميزة وهي الرعاية المنزلية المتنقلة للمسنين، مما ساهم بخفض أعداد كبار السن في دور الإيواء، علماً أنه لا يوجد عدد كبير من المسنين في دور الإيواء، وتلك الموجودة هي حالات استثنائية في ظل توجه عام يفضل الرعاية المنزلية والرعاية النهارية. وفي إطار هذه الخدمة، يتم زيارة حوالي 3600 كبير سن في منازلهم بهدف توفير كافة الخدمات الاجتماعية والطبية والمتابعة الدائمة مع توفير بعض المستلزمات التي يحتاجونها. وأشار إلى ان التوجه الرئيسي للدولة يتمثل في إنشاء مراكز ترفيهية ونوادي نهارية تشبه المقاهي الشعبية وتسمى في دول الخليج الديوانيات وهي ديوانيات لكبار السن. وتتواجد هذه الأندية في المناطق وهي ليست أماكن ترفيهية فقط مقتصرة على كبار السن بل هي أندية دامجة يدخل إليها كبار السن مع عائلاتهم، وتقدّم خدمات علاجية وتوعوية إلى جانب الخدمات الترفيهية.

- من جانب آخر، أفاد السيد الخالدي أن الدولة خصصت مواقف لكبار السن لحمايتهم وخدمتهم، كما تسعى إلى وضع مبادرات سنوية دائمة مثل الملتقيات والماراثون الدائم والمشاركات الاجتماعية، لتشجيع كبار السن على المشاركة في المجتمع والخروج من المنزل إلى الأندية والأسواق الشعبية والمراكز التجارية،

إضافة إلى دعم كبار السن أصحاب الحرف المهنية على مواصلة العمل إذا أرادوا ذلك، بما يعزّز لديهم الشعور بأنهم منتجون وقادرون على العطاء ويجنّبهم العزلة. وتتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية متمثلة في إدارة رعاية المسنين بحماية المسنين وتوفير الخدمات الاجتماعية واللوجستية والرعاية النهارية وتوفير البيانات المتكاملة. وفي هذا السياق أشار إلى وجود بنك معلومات يتضمن كافة البيانات الخاصة بكبار السن لاستخدامها في الدراسات والإحصائيات، وهو من الأمور الأساسية في ظل التحول الرقمي والتحول الديمغرافي التي ستشهده المنطقة العربية والمتمثل بالارتفاع المطرد في أعداد ونسب كبار السن خلال الثلاثين القادمة، ما يتطلّب توحيد الجهود لتوفير البيانات حول كبار السن.

- وتساءلت السيدة سلمان عن كيفية إدماج قضية الإساءة في خدمة الزائر المنزلي وما إذا كان يتوفر تدريب للأشخاص الذين يقومون بالزيارات المنزلية للتعرّف على حالات الإساءة لكبار السن في حال الاشتباه بذلك وإذا كان لديهم القدرة على اتخاذ إجراءات تنفيذية في هذا السياق.

- وأطلعت السيدة حياة حسين المشاركين على تجربة العراق في مجال حماية كبار السن من الإساءة، فقالت أنه يوجد في العراق عدة قوانين وأنظمة لحماية كبار السن، وأكدت على أهمية وجود قانون منفرد لكبار السن وهو ما ليس متوفراً حالياً. وأفادت عن وجود قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 سنة 1980 التي تركز المواد 66 و67 و68 فيه على حماية كبار السن. كما يعالج قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 في المادة 383 قضايا العنف والإهمال بكبار السن ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من يعرّض كبير السن لسوء المعاملة أو الإيذاء الجسدي أو النفسي. كذلك يكفل الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة 29 حماية الطفولة والأمومة والشيخوخة، وتنص المادة 30 منه على تكفّل الدولة بتقديم الضمان الاجتماعي والصحي في حالة الشيخوخة أو البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والفقر وتوفير السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم. كما هناك نظام لدور رعاية المسنين رقم 4 لسنة 1985 وتعديلاته الثلاثة (الأول رقم خمسة لسنة 2010 الذي يعالج قضايا كبار السن والتعديل رقم تسعة لسنة 2010). وذكرت السيدة حسين أن قسم كبار السن التابع لوزراة العمل والشؤون الاجتماعية يتولّى تطوير مناهج ودراسات وبرامج تُعنى بقضايا كبار السن بما في ذلك دراسة خاصة عن العنف ضد كبار السن، وأبحاث عن الأمراض النفسية التي يعاني منها كبار السن. وسيقوم القسم بتفعيل برنامج الرعاية اللاحقة التي تلي خروج كبير السن من دور رعاية المسنين، حيث يكون هناك لجنة خاصة تضم باحثين تتابع وضع كبير السن لمدة معينة بعد الانتقال للعيش داخل الأسرة. وخلال هذا الفترة، يقوم الباحثون بحماية كبار السن من أي إهمال أو عنف قد يتعرض له في أسرته، وينفذ هذا البرنامج في بغداد والمحافظات.

- وذكرت السيدة حسين أن الدولة شجعت منظمات المجتمع المدني على فتح دور رعاية أهلية لتضاف إلى الدور الحكومية ال13 التي تقدم الخدمات لكبار السن، وتم بالفعل إنشاء 8 دور أهلية في بغداد والمحافظات. كما تتوفر فرق جوالة من الباحثين الاجتماعيين تزور الأسر التي يوجد فيها كبار السن من كلا الجنسين، فتدرس وضعهم الاجتماعي والمادي وذلك بهدف شمولهم براتب الرعاية الاجتماعية من خلال منح راتب لكبير السن إضافة إلى منح راتب لمقدم الرعاية المتفرغ لهذا العمل داخل الأسرة، ويجري ذلك من خلال لجان فنية بالتنسيق مع وزارة الصحة. كما يُقَدَّم راتبٌ تقاعدي لكبار السن المتقاعدين الذين يعملون في القطاع الخاص. كما تهتم الدولة بإنشاء مراكز ودية لكبار السن توفر الخدمات الصحية لهم. وفي ختام مداخلتها، أشارت السيدة حسين إلى التعاون مع الإسكوا في إعداد السياسة الوطنية لكبار السن. وتضم السياسة برامج أو أهداف وأنشطة أساسية وفرعية جرى وضعها بالتعاون مع كافة الوزارات

المعنية، وهي قيد التدقيق تمهيداً لإطلاقها. وأملت أن يجري العمل على قانون عراقي خاص لكبار السن يتماهى مع القانون العربي الاسترشادي لدعم حقوق كبار السن الذي تم الاتفاق عليه خلال الدورة 42 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية للعرب، التي تضمنت أيضاً الاتفاق على إعلان يوم 10 تشرين الأول/ أكتوبر كيوم المسن العربي، على أن يكون يوماً وطنياً في كافة الدول العربية.

- وقالت السيدة سلمان أن القانون الاسترشادي العربي لحقوق كبر السن جرى إعداده بالتعاون بين جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، وجدّدت التأكيد على استعداد الإسكوا لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لإعداد قانون وطني خاص بكبار السن.

- وقال السيد مالك ملحم، الجمهورية العربية السورية، أنه لا يوجد قانون خاص بكبار السن وأن العمل يجري حالياً في اطار برنامج سوريا ما بعد الحرب والذي يتضمن برامج تتناول قضايا كبار السن ضمن محور الحماية الاجتماعية. وأكد على أهمية تطوير برامج تخدم كبار السن خاصة في ظل الظروف التي مرت على البلد لا سيما الحرب التي دامت سنوات والعقوبات التي تلتها، كما أكد على أهمية إعداد قانون متخصص بكبار السن. وأوضح أنه قبل الأزمة في الجمهورية العربية السورية، كانت الأسر الممتدة هي المقدم الأساسي للرعاية لكبار السن، غير ان الأزمة التي حصلت والتي أدت إلى ارتفاع في نسب النزوح الداخلي والهجرة خارج البلد أثرت على هذا الواقع. فبالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في أعداد كبار السن، بات هناك أعداد كبيرة من كبار السن من دون رعاية أسرية. وشدّد السيد ملحم على أن هذا الواقع الجديد بالنسبة لكبار السن يتطلب العمل على تطوير البرامج التي من شأنها تقديم الرعاية والخدمات الضرورية لكبار السن وضرورة وضع هذا العمل في إطار قانون خاص بكبار السن.

- بدورها أكدت السيدة سلمان أن موضوع حماية كبار السن من العنف والإساءة يأخذ طابعاً إضافياً من التعقيد في الدول التي تشهد حروباً أو عدم استقرار سواء في الجمهورية العربية السورية أو في دول أخرى في المنطقة، حيث يكون كبار السن وحدهم بعد أن فقدوا المعيلين من أفراد الأسرة وباتوا أكثر اعتماداً على الخدمات التي تقدمها الدولة، في وقت يكون على الدولة الاستجابة إلى مختلف احتياجات الفئات السكانية.

- وركز السيد غازي عبد الله، اليمن، في بداية مداخلته على الحماية القانونية لكبار السن، فقال أن قانون العقوبات والجرائم رقم 12 لعام 1994 يحدّد مجموعة من العقوبات على العديد من الاعتداءات ذات الدرجات المختلفة المتعلقة بالأذى الجسدي لكنها غير مخصصة لكبار السن وإنما تشمل كل فئات السكان بشكل عام. ويتضمن القانون عقوبات محددة لمختلف انواع الاعتداءات، مثل الاعتداءات التي تؤدي إلى الموت، والاعتداءات التي تؤدي إلى العاهات المستديمة، والاعتداءات المتعمّدة التي تؤدي إلى جرح منضبط والإيذاء المتعمّد الخفيف، وكل منها لها عقوبات محكمة تتراوح بين الحبس والغرامات. من ناحية أخرى، أشار السيد عبد الله إلى أن الحكومة أصدرت الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن بقرار في ديسمبر 2012، وهو ما يؤكد اهتمام الحكومة والتزامها بحقوق كبار السن بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن بسبب الحرب. وتضمن القرار أيضاً تشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية.

- وقال السيد عبد الله أنه يجري حالياً إعداد قانون خاص بحقوق كبار السن حيث خصص قسم خاص لحماية كبار السن وألزم الوزارة والجهات المعنية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضمان حماية كبار السن من التعرض للعنف والإساءة. وحدّد مشروع القانون العقوبات المتوجبة على ارتكاب أي من نوع

الانتهاكات ضد كبار السن، وتتراوح هذه العقوبات بين السجن والغرامة المالية مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر. ويهدف قانون كبار السن إلى حماية حقوق كبار السن وضمان تمتعهم بكافة الحقوق الاجتماعية والصحية السياسية والثقافية والترفيهية، وهو ينطلق من الدستور ومن المرجعيات الدولية ومنها خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. كذلك يحدّد مشروع القانون برامج الدعم المطلوبة في المجالات الصحية والاجتماعية والقانونية، كما يحدد مصادر التمويل لدعم برامج حقوق كبار السن. وأشار السيد عبد الله إلى انه هناك إشكالية كبيرة في ما يتعلق بتمويل هذه البرامج يحاول القانون حلها من خلال مصادر محددة للتمويل ومنها مقترح بإنشاء صندوق لرعاية كبار السن. كما قال انه هناك تحديات كبيرة تواجه هذا العمل منها متعلّق بتوقف أعمال السلطة التشريعية والذي يؤثر على آلية المصادقة على القانون بعد استكمال المناقشات مع كافة الجهات المعنية. كذلك يوجد تحديات متعلّقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن، وقد توجهت الوزارة إلى العديد من المنظمات بطلب دعم الاستراتيجية، خاصة في ما يتعلّق بالتمويل، ولكن لم يكن هناك استجابة بالقدر المطلوب. كما أشار إلى أنه تم طلب المساعدة من الإسكوا في ترجمة الاستراتيجية إلى اللغة الإنجليزية مما يساعد في ترويجها لدى المنظمات الدولية.

- وأشارت السيدة سلمان إلى إمكانية التواصل ثنائياً مع ممثل اليمن لمناقشة سبل دعم إعداد القانون وتنفيذ الاستراتيجية بالقدر الممكن.

- وأفاد السيد محمد السعدي، عُمان، أنه كان هناك عناية مباشرة بكبار السن في سلطنة عمان منذ بداية الثمانينات حيث صدر قانون الضمان الاجتماعي بمرسوم سلطاني 84/87 الذي حدد معاش ضمان اجتماعي لكبار السن بما يؤمن الحياة الكريمة لهم. كذلك صدر قرار وزاري بإنشاء فريق للرعاية المنزلية لكبار السن، وهو فريق مشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة يناط به تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن في منازلهم ما لم تستدعي حالتهم الصحية نقلهم إلى المستشفى. ويُعنى الفريق بالمتابعة الدورية للحالة الصحية والاطمئنان على الوضع الصحي لكبار السن بدل أن يتكبدوا عناء الذهاب إلى المستشفيات. ويتوجه الفريق الطبي مع الفريق الاجتماعي مباشرة إلى كبار السن ضمن برنامج زيارات آمنة. كذلك كفل النظام الأساسي للدولة الحقوق الأساسية للفرد والأسرة والحق في الحماية الإجتماعية بما فيهم كبار السن. وقال السيد السعدي أن الدولة تعمل حالياً على إصدار قانون لرعاية وحماية كبار السن. كما تم منذ السبعينات إنشاء دار للرعاية الاجتماعية تقتصر فقط على كبار السن فاقدي الأقارب، إذ ان التوجه الأساسي في عُمان هو أن تتم رعاية كبير السن بين أسرته، وفي حال عدم وجود من يرعاه تتكفل الدولة به وتنقله إلى دار الرعاية الاجتماعية. وتم إطلاق مشروع جديد يستهدف كبار السن المقيمين في دار الرعاية الاجتماعية والحالات الجديدة الوافدة إلى الدار أي كبار السن معدومي الأقارب. وتتمثل التجربة في إيجاد أسر بديلة لهم ليعيشوا حياة كريمة وسط أسرة فيها الأحفاد والأبناء سواء كان من أقاربهم، أو إذا تعذر ذلك، من الجيران في القرية أو البلدة التي كانوا يعيشون بها أو في أماكن اخرى. ويوجد حتى الآن عشرات الأسر البديلة التي تقوم برعاية كبار سن وسط جو أسري، بدعم من الدولة التي تقدم لكبير السن معاشاً ضمانياً وتقدم الدعم إلى الأسرة إذا ما احتاجت ذلك، إضافة إلى مساعدة الأسرة في الأمور اللوجستية مثل إضافة أو إنشاء ملحق سواء كان غرفة أو دورات مياه خاصة بكبار السن داخل منزل الأسرة البديلة. وقد أثبت هذا المشروع كفاءته ونجاحه بشكل كبير، وهو ما يتجلّى في الكثير من الحالات التي أخرجت من دار الرعاية الاجتماعية وأصبحت وسط محيط أسري مما كان له الأثر الإيجابي على الصحة النفسية لكبار السن.

- من ناحية اخرى، قال السيد السعدي أنه تم إعداد وطباعة دليل استرشادي لرعاية كبار السن سواء كان للأشخاص القائمين في دور الرعاية الاجتماعية أو في المجتمع بشكل عام، وهو يشمل الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية إضافة إلى المعايير والمستلزمات التي ينبغي توفرها لكبار السن مثل مواصفات الغرف وغيرها. ويجري العمل حالياً على المراجعة القانونية للوائح التنظيمية المعنية بكبار السن مثل اللائحة المعنية بدور الرعاية الاجتماعية ولائحة تنظيمية للأسر البديلة لاعتماد إطار قانوني لمشروع الأسر البديلة. كما أشار السيد السعدي أنه سيتم في وقت قريب إصدار بطاقة تقدير خاصة بكبار السن وهذه البطاقة تخوّل حاملها الحصول على امتيازات كبيرة في ما يتعلق بمواقف سيارات، وإعفاء من رسوم الأراضي والعقارات، وإعفاء من أي رسوم سواء تجهيز جوازات السفر أو البطاقات الشخصية أو بطاقة الهوية، إضافة إلى تخفيض تذاكر السفر أو أي وسيلة من وسائل النقل، والحصول على الأولوية في مقاعد وسائل النقل وفي تخليص المعاملات. وتشجع الدولة كبار السن من أصحاب الحرف اليدوية على الاستمرار في عملهم حسب قدرتهم الجسدية والاشتراك في المعارض لعرض منتجاتهم. وتعمل الدولة أيضاً على مشروع الحقيبة التوعوية للأخصائيين الاجتماعيين في جميع مدارس محافظات السلطنة، وهي عبارة عن حقيبة توعوية لطلاب المدارس مُعَدَّة لاستخدام الاخصائيين الاجتماعيين في المدارس لنقل المفاهيم إلى الطلاب لينقلوها بدورهم داخل أسرهم سواء كان لذويهم أو آبائهم أو أمهاتهم أو أخواتهم حول أسلوب تعاملهم مع كبار السن داخل الأسرة أو كبار السن داخل المجتمع عموماً. ويستهدف هذا المشروع طلاب الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، ويتضمن توجيهات حول الجانب السلوكي وكيفية احترام كبير السن واحترام أولوياته واحتياجاته وبعض التساؤلات الواجب عدم طرحها على كبير السن خاصة المرضى منهم مثل مرضى الزهايمر.

- وطلبت السيدة سلمان من السيد السعدي مشاركة نسخة من الدليل الاسترشادي لرعاية كبار السن والحقيبة التوعوية لتعميم الفائدة مع باقي الدول. وأكدت على أهمية مساعدة مقدمي الرعاية ورفع الوعي حول كيفية التعامل مع كبار السن لدى أفراد الأسرة خاصة بين الأطفال والشباب. كما سألت حول كيفية مراقبة حماية كبار السن من الإساءة ضمن مشروع الأسر البديلة.

- وشددت السيدة مليكة قلبي، المغرب، على أهمية موضوع حماية كبار السن من الإساءة إذ أنه موضوع أساسي في حماية كبار السن عموماً ولما لقضية الإساءة لكبار السن من تداعيات خطيرة على الوضع الاجتماعي والنفسي لكبار السن. وتشمل هذه الإساءة مجموعة من الأفعال التي تلحق أضراراً خطيرة بكبار السن على مستوى الصحة الجسدية والنفسية ويمكن أن تتعدى الإساءة الجسدية لتصل إلى حد الاعتداء الجنسي أو انتهاك الحياة الشخصية. كما يمكن أن تتخذ شكل الإساءة المالية أو الاعتداء الاقتصادي عندما يُحرَم كبار السن من مسائل مادية ضرورية لتلبية احتياجاتهم. كما يمكن أن تكون الإساءة لكبار السن نفسية عندما يكون مقدم الرعاية تحت ضغط زمني يدفع به إلى إهمال كبير السن مما يؤدي إلى الإساءة إليه نفسياً. وأشارت السيدة قلبي إلى أنه لا يوجد في المغرب قانون خاص لكبار السن، غير أن هناك مجموعة من النصوص الواردة في القانونين الجنائي والمدني التي توفر الحماية لكبار السن. فتطبق أحكام القانون الجنائي في حال تعرّض كبير السن للاعتداء الجسدي، وتطبّق احكام القانون المدني في حالة التقصير في التكفّل بتوفير تكاليف كبار السن من قبل الأبناء لا سيما إذا كان كبار السن في حالة عوز. كما توفّر مدوّنة الشغل الحماية لكبار السن.

- وأشارت السيدة قلبي إلى أنه يجري العمل على تطوير مشروع أسر استقبال لكبار السن الذين فقدوا أي سند عائلي واي مورد عيش، فيجري وضع معايير للتكفل بكبار السن داخل أسر استقبال بديلة، وبدأ العمل على دراسة لإعداد الأسر البديلة في هذا السياق. كذلك يتم دعم الجمعيات التي تقدم الخدمات لكبار السن على مختلف أنواعها. وأشارت السيدة قلبي إلى دراسة يتم إعدادها حول الأشخاص المسنين في الوطن العربي بناء على مقترح من جامعة الدول العربية. وقالت السيدة قلبي انه تم إصدار قانون العاملين الاجتماعيين مقدمي الخدمات لفائدة كبار السن، وأقترحت التعاون مع الإسكوا في تنظيم دورات تدريبية لإعداد العاملين الاجتماعيين الذين يخدمون كبار السن وتطوير كيفية التعامل مع كبار السن وتجنّب الإساءة لهم، مشيرة إلى انه أحياناً تكون الإساءة غير مقصودة وتنتج عن عدم إدراك لحساسية التعامل مع كبار السن. كما اقترحت السيدة قلبي التعاون مع الاسكوا في مجال حماية ورعاية كبار السن من خلال وضع إطار قانوني عربي لحماية كبار السن من الإساءة إضافة إلى وضع آلية مؤسسية للإبلاغ عن سوء المعاملة والتعريف بأنواع الإساءة ومصادر الحماية على غرار الآليات الموجودة لحماية الأطفال والمرأة من العنف. كما اقترحت العمل على توعية المجتمع حول الإساءة لكبار السن بما في ذلك تغيير الصور النمطية السلبية السائدة حول كبار السن التي تؤدي إلى تحقيرهم أو الانتقاص من دورهم، وإذكاء الوعي حول حماية كبار السن من التمييز على أساس العمر والاعتراف بخبرات وتجارب كبار السن وما يمكن ان يقدموه للمجتمع.

- وذكّرت السيدة سلمان بإعداد القانون الاسترشادي العربي لحقوق كبار السن بتعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجدّدت التأكيد على استعداد الإسكوا لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في إعداد القوانين الوطنية لكبار السن. كما أشارت السيدة سلمان إلى إمكانية الخروج بتوصية من هذه الورشة لإعداد دراسة إقليمية حول حماية كبار السن من الإساءة على ضوء المناقشات التي دارت في الورشة والتوصيات الصادرة عن المراجعة الإقليمية الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في 2022.

- وفي معرض الرد، أشارت السيدة قلبي أن المغرب اطلعت على مشروع القانون الاسترشادي العربي لحقوق كبار السن وقدمت ملاحظاتها عليه، ورحّبت بالتعاون مع الإسكوا في هذا المجال.

دال- حوار مفتوح: التحديات والحلول المقترحة والخطوات المستقبلية التي ينبغي اعتمادها

خُصِّص هذا القسم من ورشة العمل للاطلاع من نقاط الاتصال على الجانب التنفيذي والعملي في تطبيق حماية كبار السن من الإساءة، والتحديات التي تواجه ذلك، والإجراءات المعتمدة للتأكد من أن كبار السن يستفيدون من الخدمات والمبادرات المذكورة في القسم السابق سواء الأندية النهارية أو الأسر البديلة وغيرها ولا يتعرضون لسوء المعاملة، وما إذا ان هناك آليات للإبلاغ عن الإساءة ضمن هذه البرامج، ومدى توفر البيانات حول هذا الوضوع في الوزارات ذات الصلة لاستخدامها في برامج حماية كبار السن من الإساءة، إضافة إلى مدى توفر برامج تدريبية أو تكوينية لتدريب مقدمي الرعاية ورفع قدراتهم على التعامل مع كبار السن وتجنب الإساءة إليهم، لا سيما الإساءة من دون قصد.

- وأفاد السيد محمود شعبان، مصر، أنه يجري العمل على ثلاثة أمور مهمة وهي عملية الرصد، وعملية التحقق، وعملية اتخاذ الإجراءات والمساءلة. في ما يتعلق بعملية الرصد، فمن الممكن أن تتم من خلال بوابة الشكاوى الحكومية الإلكترونية، كما يتوفر خط ساخن داخل وزارة التضامن الاجتماعي إضافة إلى التطبيقات الإلكترونية، ويمكن التواصل مباشرة عبر الهاتف مع مسؤول الوزارة أو مسؤولي الإدارات الاجتماعية أو المديريات من قبل كبار السن مباشرة للإبلاغ عن إساءة أو مشكلة في أي وقت من الأوقات خلال اليوم. كما تم إنشاء مجموعات إلكترونية أو مجموعات واتساآب whatsapp groups تربط بين الإدارات الاجتماعية والوزارة ووحداتها وبين إدارة الدار داخل دور المسنين. وعندما يتم رصد مشكلة ما، يتم التحقق من هذه المشكلة عن طريق لجان مركزية أو لجان محلية، وفي حال ثَبُت وجود إساءة لكبير السن تُتخَذ الإجراءات القانونية وتتم مساءلة الشخص المرتكب للإساءة. وأشار السيد شعبان إلى تجربة قامت بها الوزارة من خلال الاستفادة من 250 طالباً في قسم رياضة المسنين في كلية التربية الرياضية في جامعة حلوان لإجراء تدريب عملي داخل دور المسنين. ويشمل ذلك تدريب المسن على الرياضة والتأهيل النفسي وصحة المسن وأغذية المسن، ويقدم التدريب ثلاث أيام في الأسبوع داخل دور المسنين. وتم الاستفادة من هؤلاء الطلبة كآليات غير مباشرة لرصد وجود أي إساءة لكبار السن وتقوم الوزارة بالتواصل الدائم مع هؤلاء الطلبة وتُعقَد اجتماعات دورية معهم، وفي حال رصدهم لأي إساءة يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بشكل مركزي أو بشكل محلي.

- ورأى السيد خالد المطوسي، تونس، أن عملية رصد وكشف العنف والإساءة لكبار السن هي عملية صعبة. فجرى العمل في تونس أولاً على المستوى التوعوي حيث تم تنظيم عدة دورات تدريبية موجهة، منها دورة تدريبية حول ظاهرة العنف المسكوت عنها في مؤسسات الرعاية، استهدفت مقدمي الرعاية والعاملين في مؤسسات رعاية كبار السن لتدريب العاملين على كيفية التعامل مع كبار السن وتضمنت جوانب صحية. وبهدف احترام حقوق كبار السن، تم تنظيم دورة تدريبية بعنوان "سوء معاملة كبار السن بين المعلن والمخفي" حيث تم التوجه إلى الرأي العام الوطني من خلال وسائل الإعلام ودورها في نشر ثقافة احترام حقوق كبار السن إضافة إلى وجود العديد من الهيئات الوطنية مثل الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص والجمعيات العاملة في قضايا كبار السن والتي تقدم الخدمات المتنقلة لكبار السن. وتوجهت دورات تدريبية كذلك للإعلام الذي يسقط أحياناً في فخ سوء المعاملة إذ تقوم بعض البرامج الإعلامية بالاستهزاء بكبار السن مما يعتبر شكلاً من أشكال سوء المعاملة، فجرى تنظيم دورة تدريبية موجهة إلى الإعلام المحلّي والمؤسسات الإعلامية الوطنية بعنوان "تغيير الصورة النمطية لكبار السن" في البرامج الإعلامية. كذلك جرى تنظيم دورة تدريبية حول "الأمان الاجتماعي لكبار السن" حول كبار السن المعوزين كونهم من أكثر الفئات عرضة لسوء المعاملة. كما جرى تنظيم العديد من الأنشطة التوعوية التي تؤكد على حقوق كبار السن وأهمية الروابط العائلية والحفاظ على صلة الرحم والمحافظة على مكانة كبير السن في المجتمع. كما جرى التشبيك مع نوادي المواطنة في المدارس الإعدادية في إطار التوعية بحقوق كبار السن ما أنتج شعار "عيش معاهم واتمتع بحبهم" للتأكيد على أهمية العيش المشترك مع كبار السن وتبادل الدعم بين الأجيال. أما على مستوى التجارب الجيدة لرصد حالات الإساءة لكبار السن، أشار السيد المطوسي إلى أن كل حادث إبلاغ عن طريق الخط الأخضر ينتج عنه تدخل فوري مع تأمين الإيواء الظرفي والإيواء في مؤسسات الرعاية. كذلك أشار إلى الاهتمام بالمرأة المسنة كونها أيضاً أكثر عرضة للإساءة خاصة المرأة التي تتغير حالتها المدنية مثل المرأة المطلقة أو المرأة الأرملة، فتم إقرار القانون 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وهو يطبق على المرأة طيلة دورة حياتها. ويكفل هذا القانون للمرأة العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية إضافة

إلى التعهد والتدخل الفوري في حالة سوء المعاملة سواء من السلطات الأمنية أو من السلطة القضائية المختصة إضافة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية.

- ورأى السيد حمد الخالدي، الكويت، أن التجارب المقدمة من الدول العربية المشاركة في الورشة مفيدة جداً وشدّد على أهمية تضافر الجهود لتجميع المعلومات المقدمة لتكون متوفرة للدول وتعميم الفائدة منها. وبالنسبة للإجراءات التنفيذية في الكويت، أشار السيد الخالدي إلى ان الضبطية القضائية تقوم بعمل متكامل في هذا الإطار، إضافة إلى دور الزيارات المنزلية للأسر في رصد حالات الإساءة ووجود خط ساخن متوفر على مدى 24 ساعة. وقال أنه لا توجد حالات إساءة تذكر بشكل عام ولكن هناك بعض الحالات الفردية. وعندما يتم رصد هذه الحالات يتحرك فريق التدخل السريع لحماية كبير السن سواء تعرّض للعنف داخل المنزل أو في مكان عام. ومحكمة الأسرة هي الجهة المسؤولة عن النظر في هذه القضايا والبت في وجود حالات إساءة. وأشار السيد الخالدي أنه في بعض الأحيان يبلّغ الشخص عن حالة إهمال ويكون في الواقع بحاجة إلى الاهتمام او إلى مساعدة اجتماعية نفسية، يوجد في الكويت فريق "جليس المسن" وهو شخص يتواجد من خارج العائلة يتواجد مع كبير السن ليحاوره ويتباحث معه لمعرفة متطلباته واحتياجاته ويرتب له زيارات خارجية إلى الأندية والمقاهي والأسواق. وأوضح السيد الخالدي أن جميع العاملين والقائمين على حماية كبار السن في البرامج المذكورة اعلاه يخضعون لدورات تدريبية مهنية عالية تمكنهم من للتعامل مع كبير السن بطريقة تحفظ له كرامته والتعرّف على حالات الإساءة والإبلاغ عنها بما يحافظ على كرامة كبير السن وتحديد الاحتياجات المختلفة لكبار السن سواء صحية أو مادية أو نفسية. كذلك تقوم فرق التدخل السريع والضبطية القضائية بالبت بالحالات في غضون أيام قليلة. وقال أنه في الكويت تتوافر البيانات والإحصائيات حول قضايا الإساءة لكبار السن وتقوم لجنة حقوق الإنسان وجهات مراقبة الأداء بدراسة هذه البيانات، كما يتوافر بنك معلومات حول كبار السن، واقترح تجميع المبادرات المقدمة خلال هذه الورشة ومشاركتها مع كافة الدول لتعميم الفائدة.

- وأثنى السيد محمد السعدي، عمان، على مقترح السيد الخالدي حول تجميع ورصد المعلومات والإجراءات والمبادرات المعروضة في هذه الورشة للاستفادة من خبرات وتجارب الدول العربية. وقال أنه على المستوى التنفيذي يوجد في سلطنة عمان فرق للمتابعة الميدانية تقوم بزيارات ميدانية للأسر ضمن برنامج الرعاية المنزلية أو للأسر البديلة التي ترعى كبار السن، وتكون هذه الزيارات مفاجئة للتأكد من تقديم الرعاية المناسبة لكبار السن. ويجري تنظيم دورات تدريبية لهذه الفرق لصقل مهاراتهم وإطلاعهم على كل المستجدات وكذلك لتبادل الآراء معهم والوقوف على التحديات والصعوبات والملاحظات التي يقومون برصدها خلال زياراتهم. كذلك تم تخصيص رقم مجاني رقم 1100 و77800 يعمل على مدار الساعة لتقديم الدعم والإرشاد النفسي لكبار السن. كما تم تخصيص رقم مجاني آلي 1555 للإبلاغ عن أية إساءة على مدار الساعة. من ناحية أخرى تم التنسيق مع لجان التنمية الاجتماعية الموجودة في كل من ولايات السلطنة وهي لجان يرأسها سعادة الوالي وتضم أعضاء من الجهات الحكومية وأفراد من المجتمع المحلي. وتعمل هذه اللجان بشكل فاعل لتقديم الدعم للأسر بما في ذلك لكبار السن، وهي تشكل حلقة وصل بين الوزارة والمجتمع فى بعض القضايا الأسرية سواء المتعلقة بكبار السن أو بأي فرد من أفراد الأسرة. وتبذل هذه اللجان قصارى جهدها لمعالجة القضايا الأسرية، كما يوجد فرق تطوعية تحت مظلة هذه اللجان تقدم الدعم الفوري لأي فرد من أفراد الأسرة بما في ذلك كبار السن. وهؤلاء الأشخاص سواء في اللجان أو في الفرق التطوعية مخوّلون بالإبلاغ الفوري في حال وجود إساءة لكبار السن. كما يجري رصد البلاغات الواردة على أرقام الخطوط المجانية، وتنسّق الوزارة مباشرة مع الجهات المختصة القضائية في

هذا السياق. وأشار السيد السعدي إلى أن الوزارة تعاقدت مع شركات محاماة تختص بقضايا الأسرة ومنها طبعا قضايا كبار السن، فتتولى هذه الشركات بمبادرة تطوعية منها تقديم الدعم القانوني والترافع عن الأسر أو كبار السن الذين ليس لديهم القدرة المادية على توكيل محام، وذلك كجزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

- وأكدت السيدة سلمان على أهمية توفير الدعم القانوني لكبار السن للولوج إلى القضاء وليس فقط في حالات العنف الجسدي، وإنما أيضاً في حالة النزاعات المادية أو الإساءة المالية من قبل الأولاد أو الأقارب الذي يقومون بالاستيلاء على المعاشات التقاعدية لكبار السن بحجة عدم الأهلية.

- وقالت السيدة هدى النعيم، المملكة العربية السعودية، أن الإدارة العامة للحماية الأسرية هي الجهة التي تعنى بالحماية من العنف الأسري في المملكة العربية السعودية، ويتم التبليغ عن الإساءة من خلال الاتصال على رقم 1919 حيث تقدم الاستشارات للمتصلين. وتضطلع الإدارة العامة للحماية الأسرية بمهمة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن ظاهرة العنف، ورصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي قد تواجهها الأسرة ويتم إحالتها إلى المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية. كما تتولى الإدارة العامة للحماية الأسرية تطوير حملات توعوية لوقاية المجتمع من العنف الأسري. وقد قام مجلس شؤون الأسرة بإطلاق مجموعة من المبادرات المعنية بحماية كبار السن من الإيذاء. فعلى سبيل المثال تم إطلاق مبادرة بعنوان "طمني عنك" التي بدأت على شكل دراسة بحثية تهدف إلى التعرف على أفضل السبل لحماية كبار السن من العزلة الاجتماعية التي غالباً ما تكون سبباً للضغوط النفسية والتعرض إلى شكل من أشكال الإساءة. ثم خلصت الدراسة بإطلاق مبادرة "طمني عنك" لتوجيه العمل التطوعي لزيارة كبار السن في منازلهم وللقضاء على العزلة الاجتماعية. وتتضمن هذه المبادرة مراحل عديدة منها تدريب المتطوعين وإعداد ميثاق أخلاقي للمتطوع وتحديد مهام المتطوع وما الذي يجب أن يقوم به عند زيارة كبير السن في المرحلة الأولى والثانية والثالثة، وما هي الأنشطة والبرامج التي يجب أن يقوم بها المتطوع حتى يستطيع أن يخرج كبير السن من العزلة. وتهدف هذه المبادرة إلى عدم إبقاء كبير السن داخل المنزل حيث أن بقاءه داخل المنزل يشكل أحياناً نوعاً من الضغط النفسي على مقدم الرعاية مما يؤدي إلى تعرضّ كبير السن لشكل من أشكال الإساءة. كذلك تم إطلاق مبادرة "كبيرنا عزيز" وهي مبادرة تثقيفية تهدف إلى الحفاظ على مكانة كبير السن داخل أسرته وفي المجتمع وتعزيز النظرة الإيجابية تجاه كبير السن وتوعية جميع فئات المجتمع بأهمية ودور كبار السن في ظل التغير والتطور السريع والانفتاح الذي أدى إلى تغيير في العادات والتقاليد.

- كذلك أشارت السيدة النعيم إلى الحرص على تفعيل مناسبة اليوم العالمي للحد من الإساءة لكبير السن وهي توافق 15 يونيو من كل عام. كما تم إطلاق مبادرة "التقنية للكل" لمحو الأمية الرقمية لكبير السن مما يساعده في الاعتماد على نفسه وفي تيسير أمور حياته لحمايته من الاستغلال المادي. وأنشأ مجلس شؤون الأسرة العديد من الشراكات مع الجهات المعنية بالحماية مثل وزارة العدل، والأمن العام، وهيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري لمناقشة القضايا المتعلقة بالحماية إضافة إلى مراجعة الإحصائيات بشكل دوري، حيث تقوم وزارة العدل بتجميع البيانات الإحصائية حول الإساءة لكبار السن وتزويد المجلس بها سنوياً قبل اليوم العالمي للحد من الإساءة. وأضافت السيد النعيم أن المجلس قام بتنفيذ برنامج لرياضة المشي لكبار السن بهدف تعزيز مفهوم التشيخ النشط وتعزيز أسلوب نمط الحياة الصحي حيث يبدأ الإنسان بحماية نفسه من الإصابة بالأمراض قبل الوصول إلى سن الشيخوخة. وقالت أنه يجري البحث في تطوير مؤشر لقياس مستوى التشيخ النشط لدى مختلف الفئات العمرية في المملكة العربية السعودية، وهو مؤشر

مركب يغطي الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والبيئية مما سيسهم في حماية الكثير من الناس من الإصابة بالأمراض لا سيما الأمراض المزمنة التي يترتب عليها الكثير من المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وتم إطلاق مسابقة لأفضل مبادرة تطوعية لتحسين جودة حياة كبار السن، إضافة إلى مبادرة "كما ربياني" التي تهدف إلى تدريب مقدم الرعاية داخل المنزل وفي مؤسسات الرعاية وذلك بهدف تخفيف الضغط النفسي عن مقدم الرعاية الذي غالباً ما يكون السبب للإساءة لكبار السن. وختمت السيدة النعيم بالتذكير بأن المملكة العربية السعودية كانت قد اتخذت الكثير من التدابير لحماية كبار السن من الإيذاء أثناء جائحة كورونا فأنشأت صندوق الوقف الصحي للرعاية المنزلية، وأنشأت الصندوق المجتمعي لتوصيل الأدوية والمواد الغذائية، واتخذت تدابير مالية لتخفيف الآثار الاقتصادية من خلال دعم الأسرة الهشة وتأجيل سداد بعض الرسوم، وأطلقت المنصة الوطنية الموحدة التي شارك فيها عدد من الوزارات لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية واللوجستية لكبار السن.

- وأكدت السيدة سلمان على أهمية مؤشر التَشَيُّخ النشط وأوضحت أن الإسكوا وعدداً من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في أوروبا ومناطق أخرى تقوم بتطوير مثل هذا المؤشر، وأبدت استعداد الإسكوا للتعاون مع المملكة العربية السعودية وبلدان اخرى في هذا السياق مع إمكانية تطوير مؤشر عربي تستفيد منه باقي الدول.

- وأيّدت السيدة مليكة قلبي، المغرب، مقترح إعداد مؤشر يوضح درجة الإساءة وأهمية العواقب الناتجة عنها حتى لا تبقى قضية الإساءة قضية محظورة اجتماعياً ويتم تسليط الضوء عليها. كما شددت على أهمية رصد حالات الإساءة إذ يتعرض كبير السن للإساءة أحياناً لكنه لا يبلّغ عنها معتبراً أن المعاملة السيئة التي يتعرض لها تعامل طبيعي لضعفه الناتج عن السن، كما ينبغي تفصيل أنواع الإساءة على المستوى العربي مع تحديد المعايير للتدخلات المناسبة. وأما بالنسبة للمغرب، قالت السيدة قلبي انه تم إصدار قانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وهو يشمل أيضاً الإساءة للنساء كبيرات السن. وتضمن هذا القانون عدة تدابير وقائية وزجرية للمعنِّف سواء ضد المرأة أو المرأة المسنّة. ويتضمن كذلك عدة آليات مؤسساتية وقائية لحماية المرأة ضحية التعنيف، ومن هذه الآليات إحداث منظومة للتكفل بالنساء ضحايا العنف في مختلف الفئات العمرية. هذه الآلية موجودة على مستوى المحاكم وتعتبر مركز التنسيق بين مختلف خلايا التدخل والمخاطب المباشر لباقي المؤسسات الشريكة في عملية التكفل بضحايا العنف. وأوضحت السيدة قلبي أن عملية التكفل مكوّنة من مراحل عدة تبدأ عند إبلاغ الشخص بالعنف الموجه ضده فتتدخل خلية، ثم تتدخل خلية على مستوى المستشفيات إذا كانت الحالة تستدعي الاستشفاء، ثم تتدخل خلية على مستوى المحاكم، وتم تعزيز هذه الآلية على المستوى الوطني في كافة المناطق، وهي تنطبق فقط على النساء المعنَّفات من كبار السن ومن غير كبار السن. وتم إنجاز دليل لهذه الخلايا لتيسير تبادل المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة ومنظومة معلوماتية مشتركة بين مختلف المتدخلين سواء على مستوى المستشفيات أو على مستوى المحاكم أو غيرها من المتدخلين. وأضافت السيدة قلبي انه تم في إطار هذا القانون كذلك إحداث مراكز للاستماع والإرشاد القانوني للتكفل بالنساء اللواتي يتعرضن للعنف ولا يلجأن إلى المحاكم، فتكون هذه المراكز بمثابة مراكز اجتماعية حيث يتم الاستماع إليهن وأحيانا مواكبتهن إلى المجال القانوني أو الاستشفائي إذا كان الأمر يستدعي ذلك، بينما قد يشكّل احياناً الأستماع حلاً بحد ذاته. كما تم إعداد دفاتر معايير موحدة للتدخلات على مستوى الخلايا حتى تكون التدخلات مراعية للقوانين الوطنية والمعايير الدولية. كما أنشأت الوزارة في 2016 المرصد الوطني للعنف ضد النساء وهو يعمل على جمع الدراسات والبحوث والرصد وإعداد المؤشرات وتتبّعها وتقييمها. وختمت السيدة قلبي بالتأكيد

على أهمية وضع قانون خاص للإساءة للأشخاص المسنين، كما شددت على ضرورة الانتباه إلى الإساءة التي يتعرض لها كبار السن داخل مؤسسات الرعاية والتي غالباً ما تبقى مخفية ولا يتم الإبلاغ عنها.

هاء- الختام

في ختام ورشة العمل، شكرت السيدة سلمان السيدات والسادة نقاط الاتصال الذين قدموا تجارب بلدانهم بشأن حماية كبار السن من الإساءة سواء على المستوى التشريعي والقانوني أو على المستوى العملي التنفيذي. وقالت أنه بناء على المناقشات التي تمت في ورشة العمل، تتجه الإسكوا إلى إعداد دراسة حول موضوع حماية كبار السن من الإساءة باعتباره موضوعاً ذا أولوية وأهمية كبيرة ولتوثيق الجهود التي تقوم بها الدول العربية في هذا الإطار سواء على المستوى القانوني أو على المستوى التنفيذي. ورأت أنه من المهم أن تتضمن الدراسة قسمين أساسيين بالإضافة إلى المقدمة التي تشرح مفهوم الإساءة والتمييز بين الإساءة والعنف. فيتناول القسم الأول الأطر المؤسساتية والقانونية الموجودة في الدول العربية ويوثقها لتعميم التجربة والاستفادة منها، ويمكن في هذا القسم التوجه إلى البلدان العربية لطلب المعلومات حول هذه الأطر من خلال استبيان بسيط. وفي هذا الإطار، تمنت على البلدان المشاركة تزويد الإسكوا بما لديها من بيانات وإحصائيات ذات صلة. أما القسم الثاني من الدراسة فسيبحث في مفهوم الإساءة من منظور كبار السن ومقدمي الرعاية وسيعتمد على الدراسات الميدانية والمقابلات مع كبار السن ومقدمي الرعاية في المؤسسات وخارجها. وأشارت إلى أنه يتوقع الانتهاء من هذه الدراسة في النصف الثاني من العام المقبل وقد بدأ العمل على البحث المكتبي. وفي الختام جدّدت التأكيد على استعداد الإسكوا تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء حول هذا الموضوع والمواضيع الأخرى المتعلقة بكبار السن.

المشاركون

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد شهاب عماوي

رئيس قسم حقوق الإنسان

وزارة التنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: shehab1981@yahoo.com

السيد أشرف كتاتبة

وزارة التنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: ashrafkatatbeh@yahoo.com

الجمهورية التونسية

السيدة إيمان بالشيخ

مديرة إدارة كبار السن

وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

البريد الإلكتروني: becheikhimen2@yahoo.fr

السيد خالد المطوسي

كاهية مدير الوقاية والتخطيط والتكوين بإدارة كبار السن

وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

البريد الإلكتروني: khaledmattoussi70@gmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد مالك عبدالله ملحم

مدير السكان والحماية والاجتماعية

هيئة التخطيط والتعاون الدولي

البريد الإلكتروني: malek22mlhem@gmail.com

جمهورية العراق

السيدة حياة حسين

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

البريد الإلكتروني: hayathsayn819@gmail.com

سلطنة عُمان

السيد محمد السعدي

مدير عام المديرية العامة للرعاية الاجتماعية

وزارة التنمية الاجتماعية

البريد الإلكتروني: alsaadi@mosd.gov.om

دولة الكويت

السيد حمد الخالدي

الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية بالإنابة ومدير إدارة رعاية المسنين

وزارة الشؤون الاجتماعية

البريد الإلكتروني: Almosnin2021@gmail.com

جمهوري مصر العربية

السيد محمود شعبان

مدير عام الإدارة العامة لرعاية المسنين

وزارة التضامن الاجتماعي

البريد الإلكتروني: mahmoudschban18@gmail.com

المملكة المغربية

السيدة مليكة قلبي

رئيسة مصلحة حماية الأشخاص المسنين

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة

البريد الإلكتروني: malika.qalbi@social.gov.ma

السيد حكيم بشار

مصلحة حماية الأشخاص المسنين

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة

البريد الإلكتروني: hakimbachchar@gmail.com

المملكة العربية السعودية

السيدة هدى بنت عبدالعزيز النعيم

رئيسة لجنة كبار السن، مجلس شؤون الأسرة

مجلس شؤون الأسرة

البريد الإلكتروني: han_ksa2002@yahoo.com

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد سيد أمبارك علوش

رئيس مصلحة السياسات القطاعية بإدارة الاستراتيجيات والسياسات

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج

البريد الإلكتروني: Smballouche@yahoo.fr

السيد عبدالله ولد الفالي

مدير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني

وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

البريد الإلكتروني: abvally@yahoo.fr

الجمهورية اليمنية

السيد غازي عبدالله عبد الرب

مستشار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

البريد الإلكتروني: ghazi.abdullah2020@gmail.com